



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق حول:
واقع الفلاحات في قطاع غزة



@Al Mezan Center for Human Rights

غزة
أكتوبر 2020



مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبتترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –
ص.ب: 5270 تليفاكس: 7 / 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714. تليفاكس: 4 / 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة - الطابق الأول. تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الإلكتروني: info@mezan.org

الصفحة الإلكترونية: www.mezan.org

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات www.mezan.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2020

هذا المشروع يدعم من



الاتحاد الأوروبي

يتحمل مركز الميزان وحده مسؤولية محتوى هذه الورقة والذي لا يعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي

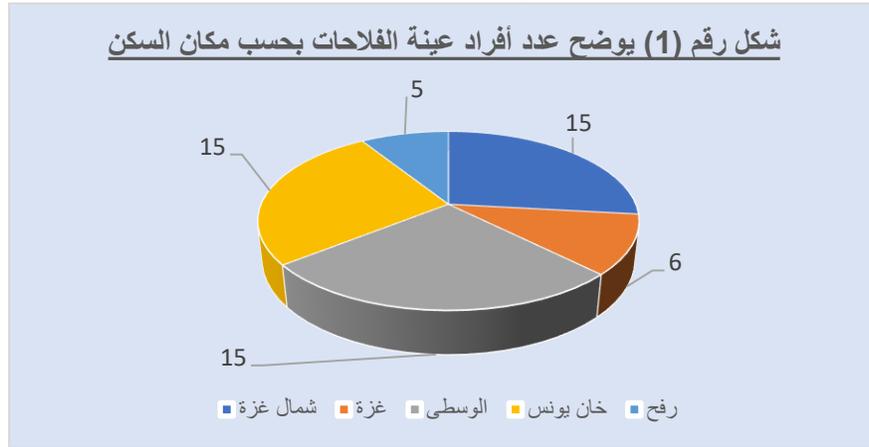


ورقة حقائق حول: واقع الفلاحة في قطاع غزة، 2020

مقدمة:

تواجه الفلاحة⁽¹⁾ في قطاع غزة العديد من المشكلات التي تُقاوم من أوضاعهنّ الإنسانية؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي والحصار الذي يفرضه، والهجمات الجوية والبرية، واستهداف الممتلكات والمنازل السكنية، وفرض المنطقة مقيدة الوصول برأً بمحاذاة السياج الفاصل شرق وشمال القطاع. هذا بالإضافة إلى الانتهاكات الداخلية والقيود المحلية؛ وتقضي هذه الانتهاكات إلى المساس بحقوقهنّ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية⁽²⁾، وتلك التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية⁽³⁾ والتشريعات الفلسطينية الداخلية⁽⁴⁾. وتشير البيانات المتوفرة أن عدد العاملات الزراعيات منهم "سواء العاملات بشكل مؤقت أم دائم، بأجر أو بدون أجر" يُقدّر بـ (6,425) سيدة.⁽⁵⁾

تسلط الورقة الضوء على واقع الفلاحة الفلسطينية في قطاع غزة بهدف تعزيز أوضاعهنّ وتحسين قدراتهنّ للتصدي للمشكلات التي تواجههنّ. واستخدمت الورقة أدوات: الاستبانة " لجمع البيانات من عينة عشوائية شملت (56) سيدة من الفلاحة من مختلف المناطق الحدودية شرق وشمال القطاع⁽⁶⁾، والمقابلة " لجمع المعلومات من مسؤولي مؤسسات تقدّم الخدمة للفلاحة.⁽⁷⁾ وتستعرض الورقة السمات العامة للعينة على النحو الآتي:⁽⁸⁾



(1) يطلق عليهنّ مصطلح الفلاحة بموجب إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، في الفقرتين الأولى والثانية من المادة (1)، اللتان تنصّان على أنّ الفلاح مصطلح يطلق على كل من يعتمد على الأرض ويرتبط بها بشكل خاص، ويأول نشاط في مجال الإنتاج الزراعي صغير الحجم، لتوفير متطلبات العيش.. وعلى من يعمل في الزراعة الحرفية أو الزراعة صغيرة النطاق أو زراعة المحاصيل أو تربية الماشية أو الرعي أو الصيد أو قطف الثمار، وفي الصناعات اليدوية المرتبطة بالزراعة أو مهنة أخرى ذات صلة في منطقة ريفية.

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومجموع الاتفاقات المتخصصة الأخرى الملحقه بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

(3) إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

(4) القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، وقانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976، وقانون العمل رقم (7) لسنة 2000، وقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، وقانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة، وقانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003.

(5) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الزراعة، التعداد الزراعي 2010، النتائج النهائية- الأراضي الفلسطينية. (كانون أول/ ديسمبر 2011).

(6) عبأت الاستبانة الحمايتين: نما أبو ظريفة ورنما المدهون (المتطوعات في المركز)، خلال الفترة الممتدة من (25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر/ 2020) بواسطة الهاتف.

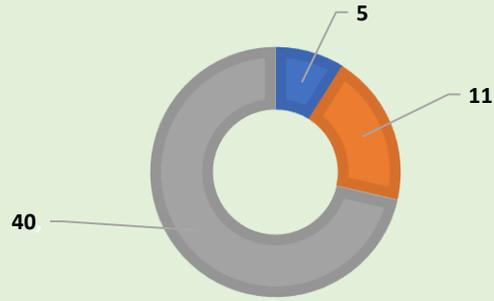
(7) أجرى الباحثان/ حسين حماد وباسم أبو جري، عدد (11) مقابلة عبر الهاتف، مع مسؤولي ومدراء مؤسسات فلسطينية تقدّم الخدمة للفلاحة في قطاع غزة، وهي: وزارة الزراعة، اتحاد لجان العمل الزراعي، جمعية الإغاثة الزراعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، جمعية بنت الريف العاملة، جمعية المرأة الريفية- وادي السلقا، جمعية هيئة المستقبل للتنمية، جمعية تكوين للتنمية والتطوير، جمعية التفريد للثقافة والتنمية، الهيئة الفلسطينية للتنمية وحماية البيئة. وذلك خلال الفترة من 27 سبتمبر حتى 4 أكتوبر/ 2020.

(8) وفقاً لاستبانة جمع معلومات خاصة بالورقة، غبأت خلال الفترة من (25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر/ 2020)، من عينة مكونة من (56) فلاحه، من مختلف المناطق الحدودية شرق وشمال القطاع.

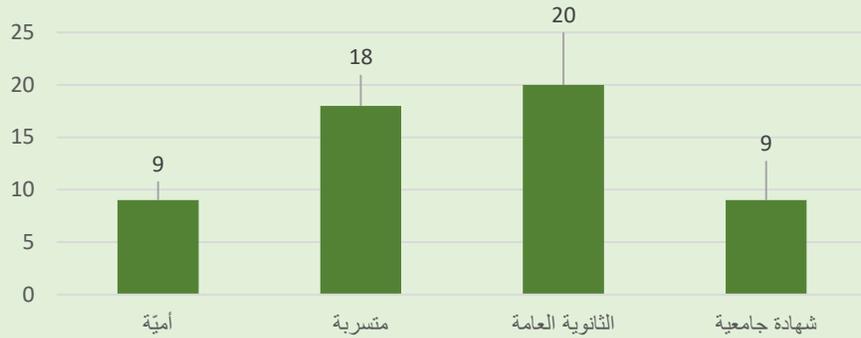


شكل رقم (2) يوضح عدد أفراد عينة الفلاحة بحسب العمر

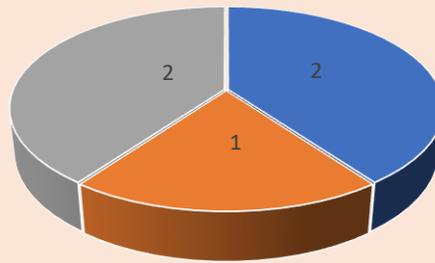
■ 40 عاماً فأكثر ■ من 30 إلى أقل من 40 عاماً ■ من 20 إلى أقل من 30 عاماً



شكل رقم (3) يوضح عدد أفراد عينة الفلاحة بحسب المستوى التعليمي



شكل رقم (4): يوضح عدد ونسبة ذوي الاحتياجات الخاصة من أفراد العينة



■ حركية ■ سمعية ■ بصرية



انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلاحة الفلسطينية في المناطق مقيدة الوصول:

تواجه الفلاحة صعوبة كبيرة في الوصول لأراضيهم الكائنة في المناطق الحدودية مقيدة الوصول (Access Restricted Areas)، بشكل دائم وحر؛ نتيجةً لعمليات إطلاق النار والتوغل المستمر في المناطق الزراعية المحاذية للسياج الفاصل شرق وشمال القطاع.

وتكبدت (29) فلاحة خسائراً؛ نتيجة تضرر أراضيهم الزراعية، والتي تبلغ مساحتها حوالي (109650 م²) جراء عمليات التجريف الممنهج للمناطق مقيدة الوصول. كما تكبدت (29) فلاحة خسائراً؛ نتيجةً لعمليات الرش الجوي بالمبيدات الكيميائية بواسطة الطائرات الإسرائيلية لحقولهم. وأسفرت عمليات إطلاق النار والقصف الإسرائيلي عن مقتل (سيدة واحدة) بينما كانت تقوم بأعمال الزراعة في حقلها، وأصيبت (3) فلاحات أخريات خلال عمليات إطلاق النار، فيما سُجّلت حالات عرقلة ومنع الوصول للحقول والممتلكات الزراعية (338) مرة؛ بسبب عمليات التوغل التي تنفذها آليات الاحتلال في المناطق الحدودية، وذلك منذ بداية العام 2015م حتى تاريخ إصدار الورقة.⁽⁹⁾

انعكست أزمة نقص الطاقة الكهربائية على الفلاحة في الحقول والمنازل وفي أماكن العمل، وتأثرت عمليات ريّ المحاصيل الزراعية نتيجة الأزمة التي تسببت فيها قوات الاحتلال، وتأثر تخزين المنتجات الزراعية؛ نظراً لتعذر تشغيل التلاجات المستخدمة في حفظ المنتجات الزراعية. كما أثر انقطاع التيار على الصناعات الزراعية البسيطة للفلاحة⁽¹⁰⁾.

أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الفلاحة:

تعاني الفلاحة الفلسطينية في قطاع غزة؛ جراء عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية متشابكة، تؤثر على حياتهم وأعمالهم⁽¹¹⁾، من أبرزها الفقر، حيث أكد ما نسبته (85.7%) من العينة جراء عدم وجود دخل ثابت لأسرهم، بينما أكدت (10.7%) بأن لدى أسرهم دخل، ولكنه أقل من (1450) شيقل وهو خط الفقر⁽¹²⁾.

أشارت نسبة (66%) من عينة الورقة، بأنهم لا يتلقين أي مساعدات مالية من وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنّ (83%) من العينة أكد بأنهم لا يتلقين مساعدات من المؤسسات الأهلية⁽¹³⁾.

(9) مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات، احصائيات حول أعداد الضحايا من النساء اللواتي تضررت ممتلكاتهن في المناطق الحدودية (الشرقية والشمالية) خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (2015 – 2020).

(10) مقابلات أجراها الباحثان/ حسين حماد وباسم أبو جري، عبر الهاتف، مع مسؤولي ومدراء مؤسسات فلسطينية تقدم الخدمة للفلاحة في قطاع غزة، مرجع سابق.

(11) المرجع السابق..

(12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Document/pdf/txta_poverty2017.pdf?date=16_4_2018.

(13) وفقاً لاستبانة جمع معلومات خاصة بالورقة، غُبأت خلال الفترة من (25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر/2020)، من عينة مكونة من (56) فلاحة، من مختلف المناطق الحدودية شرق وشمال القطاع.



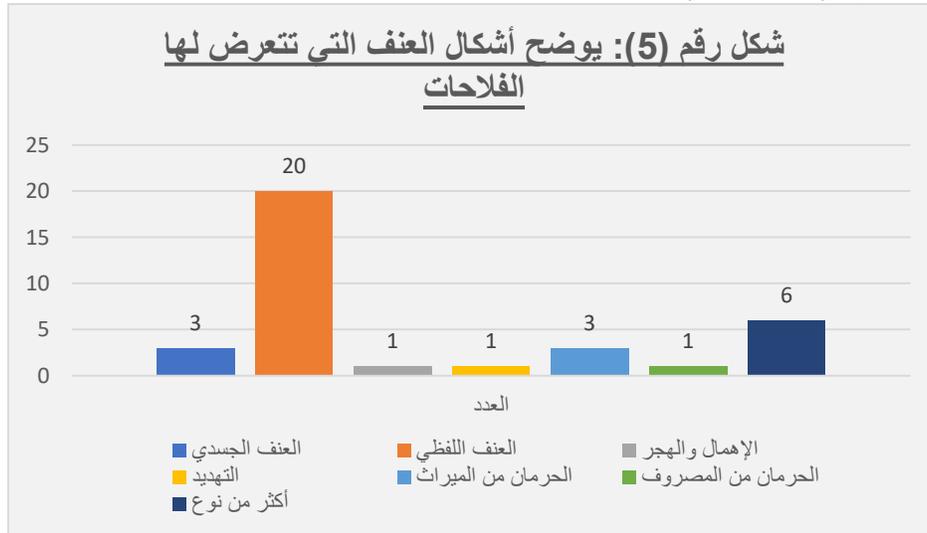
تتحمل الفلاحات عبء الأعمال المنزلية بالكامل إلى جانب أعمالهنّ الزراعية والصناعية، وعلى الرغم من ذلك يعود ريع أعمالهنّ لأزواجهنّ أو للأهل؛ لصعوبة تملكهنّ وتمتعهنّ بذمة مالية منفصلة.

تتعرض الفلاحات إلى ضغوط نفسية نتيجة انتهاك حقوقهنّ في الميراث؛ ما يؤثر سلباً على حياتهنّ الأسرية، في ظل محدودية القدرة على التوجه للقضاء لإنصافهنّ واسترجاع حقوقهنّ، وذلك جراء القيود الاجتماعية والاقتصادية.

الحرمان من الاستقلالية في المسكن، في ظل إجبارها على السكن في منزل العائلة الممتدة؛ وعليه تُحرم من الخصوصية، وتتحمل أعباء منزلية إضافية.

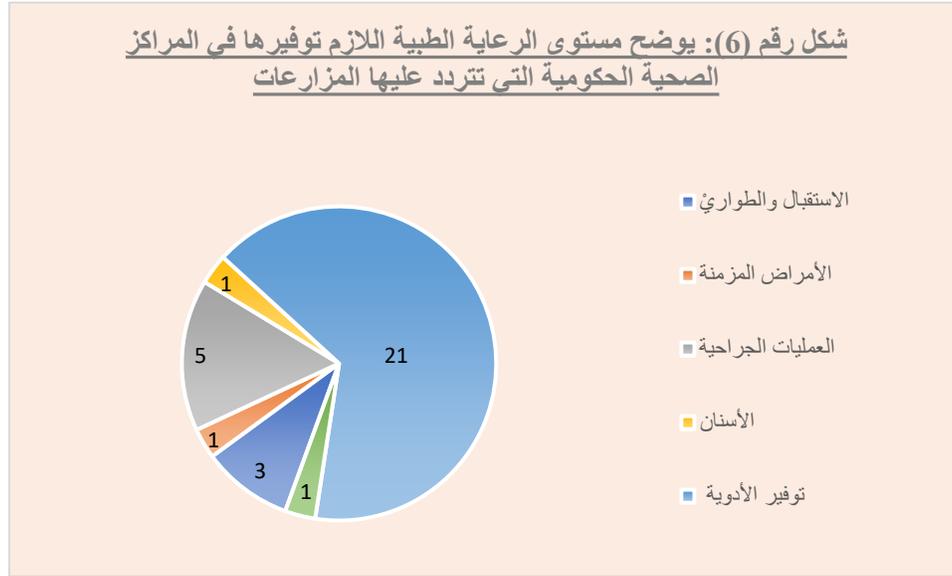
الزواج المبكر، باعتباره من أهم المشكلات التي تواجههنّ، خاصة في ظل إجبارها على الزواج خضوعاً للعادات والتقاليد، ما يعوق حرياتهنّ وأعمالهنّ.

ارتفاع نسبة المشكلات الأسرية والزوجية خلال جائحة كورونا؛ بسبب الحجر المنزلي؛ ما أثر على إنتاجهنّ، بالنظر لزيادة الأعباء المنزلية عليهنّ على حساب القيام بعملهنّ الإنتاجي. وأشارت (62.5%) من العينة، بواقع (35) سيدة، بأنهن يتعرضن للعنف الأسري. كما أكدت (25%)، بواقع (14) سيدة من المبحوثات، بأن مستوى العنف الأسري ارتفع في ظل جائحة (كورونا)، مثل: العنف الجسدي، واللفظي، والإهمال والهجر، والتهديد، والحرمان من المصروف (14). وتتوعد أشكال العنف التي تعانيها الفلاحات، حيث توزعت على النحو الموضح في الشكل التالي:





تعاني الفلاحات من عدم التمتع بحقهنّ في الصحة الجسمانية والعقلية المناسبة، حيث تواجه ما نسبته (57%) من العينة صعوبات في الوصول والحصول على الرعاية الصحية المناسبة، بواقع (32) سيدة. كما طالبت نسبة (37.5%) من العينة بضرورة توفير الأدوية اللازمة لهنّ وأسرهنّ، بينما طالبت نسبة (8.9%) بضرورة توفير العمليات الجراحية، فيما أجمعت العينة على ضرورة توفير خدمات الاستقبال والطوارئ وعلاج الأسنان والأمراض المزمنة، وذلك في المراكز الصحية الحكومية في المناطق الريفية⁽¹⁵⁾. (أنظر الشكل رقم 6)



ضعف المعرفة التكنولوجية وعدم المقدرة على التعامل مع الحاسوب وتطبيقات الهاتف الحديثة؛ ما يحول دون تطورهن الاقتصادي والاجتماعي، ويصعب من مهمة تعليم أبنائهن خاصة بعد ظهور التعليم الإلكتروني.

أظهرت النتائج أن النساء الأميات بلغ عددهن (9) سيدات وهن يشكلن (16%) من العينة؛ وحول حاجة النساء إلى برامج محو الأمية، بينت النتائج أن جميعهن لم يتلقين برامج حكومية لمحو الأمية وتعليم الكبار. وحول دور المؤسسات الأهلية على هذا الصعيد أشارت من بينهن (7) سيدات، ويشكلن ما نسبته (13%) من العينة أن هذه المؤسسات لم تقدم لهن برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية⁽¹⁶⁾.

(15) وفقاً لاستبانة جمع معلومات خاصة بالورقة، عُبات خلال الفترة من (25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر/2020)، من عينة مكونة من (56) فلاحه، من مختلف المناطق الحدودية شرق وشمال القطاع.

(16) المرجع السابق.



انعكاسات جائحة (كورونا) على الفلاحات وأعمالهن:

تضاعفت معاناة الفلاحات في ظل جائحة كورونا، وتسببت إجراءات السلطات المحلية الاحترازية في عرقلة جهودهن في فلاحه الأرض وزراعة المحاصيل وجني ثمارها وتسويقها، وعرقلة أعمالهن الخاصة المدرة للدخل (17). تضررت الفلاحات نتيجة إغلاق الأسواق اليومية والأسبوعية بشكل كامل خلال الجائحة، ولم تتمكن من تسويق منتجاتهن الزراعية والحيوانية ومنتجات أعمالهن اليدوية، واضطرن إلى تسويقها في الأحياء التي يعشن فيها بأسعار منخفضة. تعاني الفلاحات من ضعف الخدمات الزراعية المقدمة لهن، وعدم القدرة على شراء المعدات الزراعية اللازمة لأعمالهن، جراء انخفاض الدعم للمشروعات النسائية (التعاونيات).

تعدّر على المؤسسات المختصة الوصول للفلاحات في أماكن عملهن ومناطق سكنهن- في المناطق الحدودية غالباً- بسبب إغلاق

الطرق والفصل بين المحافظات، ولم

تتمكن من توفير العديد من

المستلزمات الزراعية كالأسمدة

والمبيدات الحشرية والبذور لهن.

توقفت أنشطة التوعية التي تنفذها

المؤسسات المختصة للفلاحات،

والهادفة إلى رفع وعيهن وتقديم النصح

والإرشاد لهن.

تضررت بعض المؤسسات الممولة

لمشروعات صغيرة للفلاحات؛ بسبب

انخفاض مستوى التمويل المقدم من

المؤسسات الدولية.

تراجعت إيرادات المشروعات الزراعية خاصة تلك الممولة من مؤسسات الإقراض، ويتهدّد الخطر نسبة كبيرة من النساء اللواتي حصلن

على قروض لتمويل مشاريع مدّرة للدخل، حيث انخفض الطلب على منتجاتهن وأصبحن غير قادرات على سداد الأقساط، في الوقت

الذي تطالبهن مؤسسات الإقراض بسدادها.

تأثرت وزارة الزراعة بجائحة كورونا وألقت محدودية مواردها بظلالها على مساحة الاهتمام بالفلاحات، حيث حدّ العزل والحجر الصحي

من القدرة على التواصل معهنّ خاصة؛ بسبب عدم تمكن الموظفين من الوصول إليهنّ، كما تأثرت الثروة الحيوانية نتيجة عدم قدرة

الأطباء البيطريين من الوصول لهنّ.



@AL Mezan Center for Human Rights

(17) حصيلة مقابلات أجراها الباحثان/ حسين حماد وباسم أبو جري، عبر الهاتف، مع مسؤولي ومدراء مؤسسات فلسطينية تقدّم الخدمة للفلاحات في قطاع غزة، مرجع سابق.



الخلاصة والتوصيات:

تشير الورقة إلى صعوبة واقع الفلاحات في قطاع غزة، حيث يواجهن العديد من التحديات كانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية، والتي تعوق عملهن وتؤثر على حياتهن الشخصية. كما أظهرت الورقة أن أوضاعهن تراجعت في ظل جائحة كورونا. وبناء عليه فإن مركز الميزان يطالب:

- المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية تجاه السكان في الأراضي الفلسطينية ولاسيما الفلاحات، والعمل على ملاحقة ومحاسبة كل من تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة ومنظمة، وخاصة التي راح ضحيتها نساء.
- ضرورة مضاعفة الجهود الرسمية وغير الرسمية لإنهاء أشكال العنف والتمييز ضد النساء كافة، وحمايتهن من الاضطهاد وتعزيز دورهن الريادي، والسعي نحو تحقيق العدالة وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية لهن.
- إيلاء المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية كافة، اهتماماً خاصاً بالفلاحات، ودعم مشروعاتهن الصغيرة، وتوفير مستلزمات نجاحها، ودعم وتطوير المؤسسات التي تُعنى بتقديم الخدمات لهن، وتفعيل البرامج التشجيعية لدعم المزارعات من خلال شراء منتجاتهن، سواء من قبل المؤسسات أو الأفراد، وتحسين حصولهن على مقومات الإنتاج وتعزيز قدرتهن على صنع القرار.
- وضع وتنفيذ البرامج التوعوية الهادفة إلى زيادة معرفة الفلاحات بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معارفهن في مجالات الزراعة والإدارة والتسويق والتصنيع الغذائي، وخاصة البرامج الهادفة إلى معالجة أمية القراءة والكتابة، والامية التكنولوجية، وتطوير قدرات الفلاحات على التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته الحديثة.
- العمل على تعزيز الأدوار الاجتماعية للفلاحات، وخاصة في المؤسسات المجتمعية والبلديات، وضمان مشاركتهن الفاعلة في صناعة القرار. والعمل على تطوير قانون الأحوال الشخصية بما يحمي حقوق النساء، والعمل على ضمان تطبيق القانون فيما يتعلق بحقهن في الملكية والزواج والأسرة، والحق في العمل والتعليم والصحة.



ورقة حقائق حول: واقع الفلاحات في قطاع غزة، 2020



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المكتب الرئيسي
فلسطين - قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).
ت: - 8 2820447 - 8 972-2820442
مكتب جباليا
فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مشرق الترانس،
ص.ب : 2714
ت: - 8 2484555 - 972 - فاكس 2484554 - 8 - 972
مكتب رفح
فلسطين - قطاع غزة - رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشحة، الدور الثاني.
ت: - 8 2137120 - 972
البريد الإلكتروني info@mezan.org - Mezan@palnet.com
www.mezan.org